اقتصاد

قفزة متوقعة للتجارة بين الإمارات وإسرائيل

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه كل من الإمارات وإسرائيل إلى تعزيز خطوات التطبيع بينهما عبر تعزيز الشراكات في العديد من المجالات ورفع سقف التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى نحو 4 مليارات دولار سنويا. وقال وزير المخابرات الإسرائيلي، إيلي كوهين لإذاعة ريشت بيت الإسرائيلية: «في غضون ثلاثة إلى خمسة أعوام، سيصل حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات إلى أربعة مليارات دولار». وقال متحدث باسم كوهين، وهو وزير اقتصاد سابق، إن الرقم الذي ذكره للتجارة السنوية ويشمل التجارة في معدات الدفاع. وأكدت الناقلة الإسرائيلية يسرائير أول من أمس، أنها حجزت أماكن لرحلات تجارية من تل أبيب للإمارات استعدادا لرحلات سياحية محتملة. ودخلت بنوك إماراتية وإسرائيلية في مباحثات شراكة، كما يستعد وفد من كبريات البنوك الإسرائيلية لزيارة الإمارات خلال أيام للاتفاق على مشروعات مصرفية وأنشطة مصرفية قد تفضي لتأسيس مصارف مشتركة وفتح فروع لمصارف إسرائيلية في أبوظبي، وتمويل مشروعات استثمارية وصفقات. ويسافر رئيسا أكبر بنكين في إسرائيل للإمارات الشهر الجاري في أول زيارات من نوعها منذ اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات. وأعلنت الإمارات في أغسطس/ آب الماضي عن تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في اتفاق بوساطة أميركية. ومنذ ذلك الحين، أعلنت الإمارات إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وقال مسؤولون من البلدين إنهم يدرسون التعاون في مجالات الدفاع والطاقة والطب والسياحة والتكنولوجيا والاستثمار المالي. ووقعت شركات إسرائيلية وإماراتية بالفعل اتفاقات فور الإعلان عن اتفاق تطبيع العلاقات، شملت قطاعات البنوك والسياحة والطيران والتكنولوجيا.

وفي إطار الخطى المتسارعة في عمليات التطبيع، قال مصدر مطلع أمس الاثنين، لرويترز إن الإمارات تعتزم تنظيم أول زيارة رسمية إلى إسرائيل في 22 سبتمبر/ أيلول الجاري تعزيزا لاتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما. وبينما رفض مسؤولون إسرائيليون التعليق، لم يرد مسؤولون إماراتيون على اتصالات هاتفية للتعليق.

أضاف المصدر المطلع على المسار الأولي للزيارة المقررة لرويترز أن رحلة الوفد الإماراتي لإسرائيل، التي لم توضع لمساتها النهائية بعد، ستأتي ردا على الرحلة الرائدة التي قام بها مبعوثون إسرائيليون وأميركيون كبار إلى أبوظبي الأسبوع الماضي. وأوضح المصدر أنه من المتوقع أن تضع الإمارات اللمسات النهائية للرحلة بعد الإعلان عن موعد احتفال، يقام في واشنطن على الأرجح، يوقع فيه زعماء البلدين اتفاق التطبيع. وأردف المصدر أن ذلك الاحتفال سيُقام في منتصف سبتمبر/ أيلول تقريبا. وستكون هذه أول زيارة معلنة إلى إسرائيل من وفد رسمي إماراتي. وقالت شركة طيران يسرائير الإسرائيلية أول من أمس، إنها حجزت مكانا على جدول الرحلات الجوية لتسيير رحلات من تل أبيب إلى الإمارات استعدادا لإمكانية بدء حركة السياحة مع مضي البلدين قدما نحو تطبيع العلاقات. وستتمكن الطائرات بين الإمارات وإسرائيل من التحليق في الأجواء السعودية مما سيخفض عدد ساعات السفر كثيراً وذلك بعدما أعلنت المملكة الأسبوع الماضي السماح لكل الطيران من وإلى الإمارات بعبور المجال الجوي السعودي.

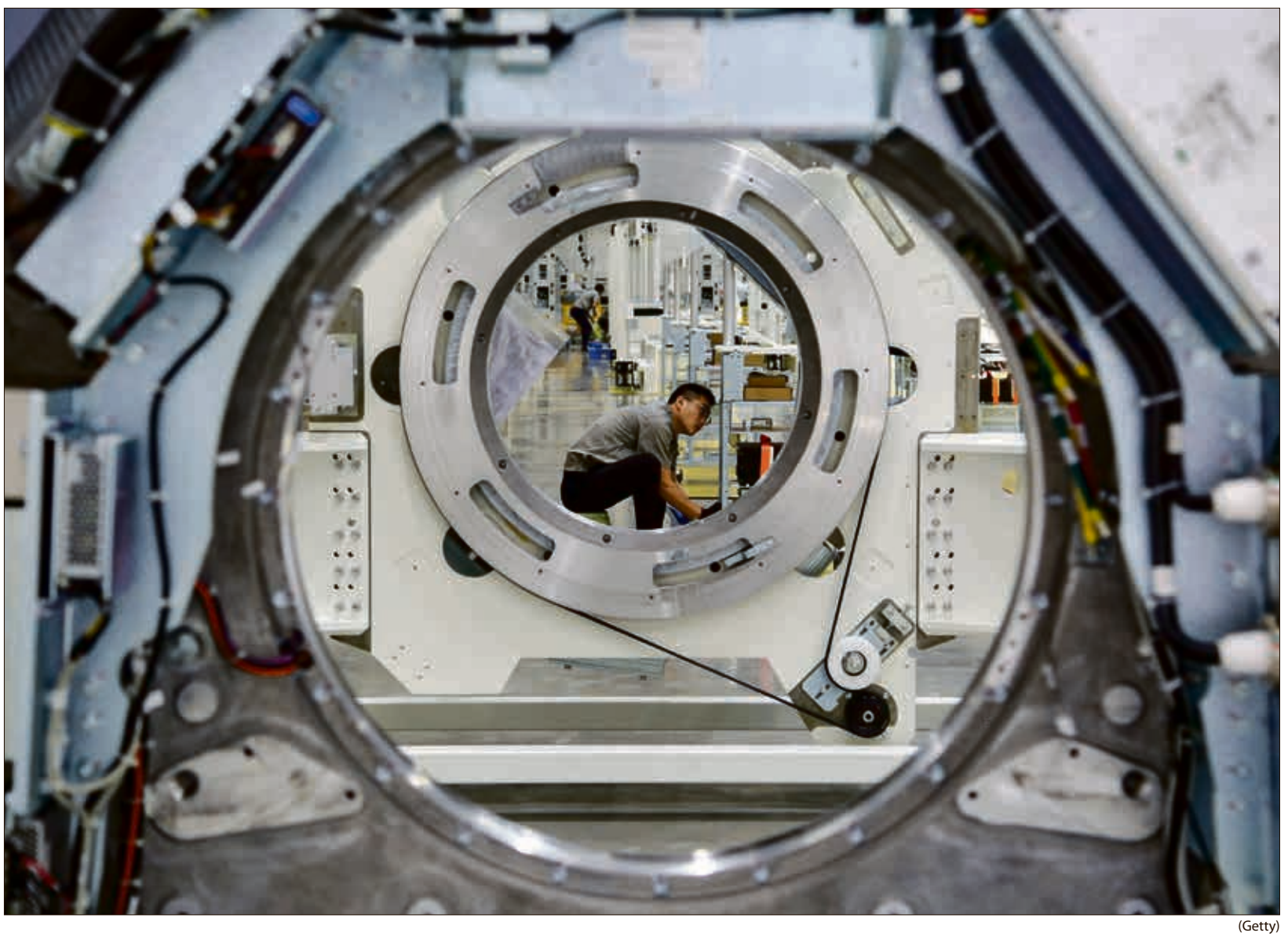

(Getty)

ارتفاع التجارة الخارجية للصين

أظهرت بيانات رسمية أمس، أن الصين شهدت ارتفاعا في تجارتها الخارجية بنسبة 6 في المئة على أساس سنوي في أغسطس/ آب من حيث قيمة اليوان، مع زيادة الصادرات بنسبة 11,6 في المئة وانخفاض الواردات بنسبة 0,5 في المئة على التوالي. وقالت الجمارك إن حجم التجارة الخارجية بلغ 2,88 تريليون يوان (حوالي 421,14 مليار دولار) الشهر الماضي. وفي الأشهر الثمانية الماضية من هذا العام، تراجعت التجارة الخارجية للسلع بنسبة 0,6 في المئة على أساس سنوي إلى 20,05 تريليون يوان، لتقلص الانخفاض بـ1,1 نقطة مئوية مقارنة مع الانخفاض في الأشهر السبعة الأولى. وأظهرت البيانات من المصلحة العامة للجمارك أن التجارة مع الولايات المتحدة انخفضت بنسبة 0,4 في المئة خلال هذه الفترة.

لقطات

الروبل الروسي يتراجع أمام اليورو

واصلت العملة الروسية (الروبل)، أمس، تراجعها أمام الدولار واليورو، متأثرة بالتصريحات الدولية بشأن قضية تسميم المعارض اليكسي نافالني، والتراجع المستمر في أسعار النفط. وهبط الروبل في تداولات الصباح، بنسبة 0,91 بالمائة مقابل الدولار، و0,89 بالمائة أمام اليورو، مع تصريحات ألمانيا، الأحد، بفرض عقوبات محتملة على روسيا إذا لم تقدّم «في الأيام المقبلة» توضيحات بشأن تسميم نافالني.

وهبط سعر صرف الروبل، الإثنين، إلى 76 مقابل الدولار الاميركي، كما تراجع مقابل اليورو إلى 90 للمرة الاولى منذ فبراير/شباط 2016. ويشير محللون إلى أن التوتر الجيوسياسي بين الدول الغربية وروسيا قد يزداد نتيجة التصريحات المتعلقة بتسميم المعارض الروسي نافالني.

شركة أوكرانية تسعى لإنتاج طائرات مع تركيا

أعلنت شركة «انتونوف» الأوكرانية المتخصصة في صناعة الطائرات، عن رغبتها في التعاون مع شركات تركية لإنتاج طائرة «178-AN». جاء ذلك على لسان كبير مسؤولي الشركة الأوكرانية، أولكسندار لوس، في تصريحات للأناضول، عقب زيارته إلى تركيا، الأسبوع الماضي، ضمن وفد ترأسه نائب رئيس الوزراء لشؤون الصناعات الاستراتيجية.

وأوضح «لوس» أن من بين المحطات التي زارها الوفد في تركيا، شركة «بيكار» لصناعة الطائرات المسيرة، معرباً عن إعجابه بالتجربة التركية في هذا المجال. وأشار إلى أن المسؤولين الأتراك والأوكرانيين باتوا يتحدثون عن إمكانية التعاون بين البلدين في إنتاج طائرة «178-AN». وأضاف أن الطائرة المذكورة يمكن استخدامها لأغراض مختلفة، بحسب الحاجة.

سامسونغ توقّع اتفاقية تزويد معدات مع «فيرايزون»

قالت شركة سامسونغ الكترونكس الكورية الجنوبية، أمس، إنها وقعت اتفاقية بقيمة 6,6 مليارات دولار مع شركة «فيرايزون» الأميركية، لتزويد الأخيرة بمعدات لشبكات الجيل الخامس (5G)، هي الأكبر في تاريخ العملاق الكوري الجنوبي. وذكرت وكالة الأنباء (يونيهاب) الكورية الجنوبية، أن سامسونغ ستدعم الشركة بحلول الشبكات، بما يشمل الجيل الخامس للخمس سنوات المقبلة حتى ديسمبر/كانون الاول 2025. وتحاول سامسونغ، توسيع قائمة عملائها الراغبين في معدات الجيل الخامس في السنوات الأخيرة؛ والى الولايات المتحدة، وقعت الشركة في وقت سابق عقودا ذات صلة مع كندا ونيوزيلندا واليابان.

نبوءة غولدمان ساكس وأزمة الخليج

مصطفى عبد السلام

كل شيء بات متوقفاً على سرعة احتواء فيروس كورونا والقضاء عليه باكتشاف لقاح جديد، وطالما بقي الوباء يهدد الجميع، فلن تتحسن اقتصاديات العالم، بل ستسوء أرقام النمو وفرص العمل والدين العام وعجز الموازنات العامة، وستزيد معدلات البطالة والفقر، وستتردد الدول في فتح أسواقها ومطاراتها وإعادة تشغيل اقتصاداتها ومصانعها.

ومع استمرار سوء حال الاقتصاد وسيطرة الانكماش على الاقتصادات الكبرى، خاصة الأميركي والبريطاني والألماني، فإن أسعار النفط لن ترتفع في الأسواق الدولية، والنتيجة استمرار الضغوط التي تتعرض لها الاقتصاديات المعتمدة على الإيرادات النفطية ومنها دول الخليج والجزائر والعراق، وحتى لو تم التوصل إلى لقاح فإن تحسن سعر النفط قد يحتاج إلى شهور وربما سنوات، والنتيجة استمرار المأزق المالي الذي ستتعرض له الدول النفطية.

التوقعات الحديثة لأسعار النفط الصادرة من قبل كبريات بنوك الاستثمار العالمية ليست متفائلة، ولا تصب لصالح الموازنات الخليجية، مثلا توقع سوسيتيه جنرال، أحد أكبر البنوك الفرنسية، أمس ارتفاع سعر خام برنت إلى 50 دولارا للبرميل بنهاية 2021. وهذا السعر يقل كثيراً عن السعر المناسب للموازنة السعودية إذ حدد صندوق النقد الدولي سعر البرميل بـ 84 دولاراً لإحداث توازن بين الإيرادات والمصروفات.

وحتى لو أخذنا بالأرقام المتفائلة التي توقعها غولدمان ساكس، أبرز المصارف الأميركية، قبل أيام حين توقع أن ترتفع الأسعار إلى 65 دولارا للبرميل في الربع الثالث من 2021، وأن يسجل 59,40 دولارا خلال 2020، فإن هذه الأسعار لا تلبي احتياجات موازنات الخليج التي بات معظمها يعاني من عجز حاد دفعها إلى التوسع في الاقتراض، وتسييل جزء من أصولها الخارجية واحتياطياتها الأجنبية وتقليص الإنفاق العام. ومع الأخذ في الاعتبار تحذيرات وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي سيتهاوى بنسبة 30% خلال عام 2020، تحت وطأة كورونا وإغلاق المرافق الاقتصادية، فإن الطلب على النفط العربي والخليجي سيتراجع، وبالتالي تراجع إيراداتها النقدية.

الاقتصاد الخليجي بات رهناً للقاح كورونا، ومع استمرار الوباء فإنه من المتوقع ألا تشهد أزمة الخليج المالية انفراجة قوية سواء في 2020 أو حتى 2021، وبالتالي فإن الأوضاع ستظل على حالها من استغناءات عن مئات الآلاف من العمالة الوافدة وربما يتجاوز الرقم المليون عامل، والتوسع في الاستدانة وزيادة الأسعار وخفض الدعم والتوسع في برامج بيع الأصول التابعة للدولة.

قطر تشدّد عقوبة الحبس لمخالفي قانون العمل والأجور

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر إدراج 4800 وظيفة للترشح في القطاعين الحكومي والخاص، وذلك عبر المنصة الوطنية للتوظيف «كوادر»، بدءاً من أمس الاثنين. ويأتي ذلك في الوقت الذي شددت فيه قطر عقوبتي الحبس والغرامة لمخالفي قانون العمل وقرارات زيادة الأجور.

وتتيح منصة «كوادر»، التي أطلقتها الوزارة أخيرا، للباحثين عن عمل من المواطنين وأبناء القطريات من الدخول والتسجيل، وإنشاء السيرة الذاتية، والبحث عن الوظيفة بما يتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم، والاطلاع على الوظائف الحديثة التي أدرجت في المنصة، كما يمكن للباحثين عن عمل تحديد واختيار موعد المقابلة، ومتابعة إجراءات طلب الترشيح من المنزل من دون الحاجة لمراجعة مقر الوزارة أو مجمع الخدمات.

وتؤكد الوزارة على دورها في اعتماد تسجيل الباحثين ومتابعة ترشيحاتهم مع الجهات لإتمام عملية المقابلة بأسرع وقت، بالإضافة إلى التنسيق لطرح الوظائف من قبل الجهات في منصة «كوادر» بشكل دائم . من جهة أخرى، أكدت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أن الحد الأدنى للأجور لن يؤثر على العمال الذين يتقاضون أجوراً تزيد عن ذلك الحد.

وأوضح مدير إدارة تفتيش العمل بالوزارة فهد الدوسري، في تصريح لـ«تلفزيون قطر»، أن الحد الأدنى لأجر العامل الذي حدده القانون الجديد، الذي صدر الأسبوع الماضي ويدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية، بألف ريال كراتب أساسي يضاف إليه بدل سكن قيمته 500 ريال وبدل غذاء 300 ريال (الدولار =3,64 ريالات)، في حالة عدم توفير صاحب العمل للسكن وللغذاء للعامل، أما في حالة توفير السكن والغذاء فإن العامل يستحق حدا أدنى قيمته ألف ريال.

وحول العقوبات المقررة للمخالفين، أشار الدوسري إلى رفع القانون عقوبة الحبس للمخالف لمدة سنة بعد أن كانت شهرا، ورفع الحد الأقصى للغرامة من 6 آلاف ريال إلى 10 آلاف ريال، وأصبحت مخالفة مواصفات السكن تعرض مرتكبها للحبس لمدة ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ألفي ريال ولا تزيد عن 100 ألف ريال، وتشدد في حال العودة للمخالفة.

موارد

مخاوف من دخول إسرائيل المنافذ اليمنية عبر الإمارات

ثارت مخاوف في الأوساط اليمنية من أن تجر الإمارات إسرائيل إلى بعض منافذ ومضائق اليمن الاستراتيجية، بهدف إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة فيها

صنعاء ـ **محمد راجح**

انحصرت الحرب الدائرة في اليمن منذ منتصف الشهر الماضي في محافظة الجوف التي استولى الحوثيون على مساحة واسعة منها، ثم تحول الصراع باتجاه مأرب النفطية أهم المناطق الاستراتيجية والاقتصادية في البلاد، إذ تعد المحافظتان آخر ما تبقى من جغرافية للحكومة المعترف بها في شمال اليمن.

ويبدي خبراء استخرابهم مما يدور في هذه المنطقة اليمنية التي لم تتوقف فيها المعارك منذ بداية الحرب، إذ تختلف طبيعة الصراع الدائر فيها عن بقية المحافظات مع تداخل الأطماع الاقتصادية لمختلف أطراف الحرب وما تشكله مأرب إلى جانب الجوف المحافظة المجاورة لها والمحاذية للربع الخالي من أهمية كبيرة للسعودية التي تقود حربا واسعة في اليمن منذ ما يزيد على خمسة أعوام.

وحسب الباحث الاقتصادي، عصام مقبل، فإن دولتي التحالف «السعودية والإمارات» نجحتا في تنفيذ مخططهما في حصر الحرب في الإقليم الشرقي النفطي من اليمن لاستنزاف طرفي المعارك من القوى الشمالية وتدمير ثروات اليمن ليسهل لها السيطرة والتحكم بكل منافذ ومواقع اليمن الجغرافية والاقتصادية الاستراتيجية.

ويضيف مقبل لـ«العربي الجديد»، أن المعارك في هذه المناطق التي اشتدت بشكل واسع منذ إعلان الإمارات تطبيع علاقتها بإسرائيل، له مغزى مهمّ يدل على دور التحالف في حصر المعارك في مناطق معينة وإشغال الرأي العام في اليمن عن مخططه المشبوه الرامي إلى جر إسرائيل إلى بعض منافذ ومضائق اليمن الاستراتيجية وتأسيس مشاريع اقتصادية مشتركة في بعض الجزر اليمنية مثل سقطرى وميون في باب المندب. وتعيش محافظات ما يعرف بأقليم سبأ في اليمن والتي تشمل مأرب والجوف والبيضاء في وضع مأساوي نتيجة اشتداد المعارك في كثير من مناطقها مع انحسارها وتركزها مؤخرا في تخوم مأرب وبعض مناطقها التي تشهد قتالا ضروساً بين القوات الحكومية والحوثيين تسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية وخلق أزمة غذائية حادة وشحاً كبيراً في المعروض من السلع نتيجة إغلاق بعض الطرقات والممرات المؤدية إلى المحافظة. وتوقفت الشاحنات المحملة بالغاز المنزلي عن الحركة بعدما تعثر مرورها من مناطق وسط وأقصى شرق مأرب باتجاه بعض المناطق والمحافظات شمال وجنوب اليمن، فيما يشكو مزارعون من توقف تسويق محاصيلهم التي تلتهمها نيران المعارك وتكبدهم خسائر جسيمة.

ويغطي حقل صافر للنفط والغاز في مأرب احتياجات اليمن من غاز الطهو المنزلي بنسبة تقدر بحوالي 75% في حين تحمل مئات الشاحنات حوالي 350 ألف أسطوانة غاز تصل يوميا لمعظم المحافظات، سواءً الواقعة في النطاق الجغرافي للحكومة المعترف بها أو التي يسيطر عليها الحوثيون، مع ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي في اليمن. وأفاد عمار (45 عاماً) والذي يعمل سائق شاحنة لنقل الغاز المنزلي من مأرب، أنه مع كثيرين من سائقي الشاحنات المحملة بالبضائع والغاز لا يستطيعون منذ نحو أسبوع المرور من بعض المناطق القريبة من صرواح شمال مأرب والقريبة من بعض المناطق المحاذية للعاصمة اليمنية صنعاء، إضافة وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى تعرضهم للاحتجاز في النقاط العسكرية وإرغامهم على دفع بعض الإتاوات إلى جانب تعرضهم لخسائر جراء البقاء في أماكنهم لأيام، ما يؤدي إلى تلف بضائع وأكد مدير إدارة الهجرة والجوازات ناجي الشاحنات التجارية.

وتسببت الحرب والمعارك في ارتفاع نسبة الفاقد النفطي والغاز المنزلي من احتياطيات قطاع صافر رقم 18 في مأرب إلى جانب الكميات التي كان يتم تصديرها من الغاز الطبيعي إلى ميناء بلحاف في شبوة جنوب اليمن قبل توقف التصدير منذ بداية الحرب. وتركزت الثروة النفطية والغازية في اليمن في المناطق الشرقية من البلاد في محافظات مأرب والجوف وشبوة وحضرموت، إلى جانب ما تتميز به كونها محافظات نفطية تكتنز ثروات هائلة معظمها لا يزال في باطن الأرض لم يتم استخراجها، بينما تشكل المحاصيل الزراعية التي تنتجها ما نسبته (15%) من إجمالي الإنتاج الزراعي في اليمن، ومن أهم محاصيلها الزراعية الحبوب والخضروات والفواكه والأعلاف.

وانهار إنتاج اليمن من النفط منذ عام 2015، وادت الحرب لكبح إنتاج الطاقة وإغلاق مرافئ التصدير، بعدما كان ينتج حوالي 127 الف برميل يوميا في المتوسط قبل الحرب في 2014، حيث يعتبر النفط المحرك الرئيس لاقتصاد اليمن، ويمثل 70% من الصادرات والموازنة العامة، و30% من الناتج المحلي، فيما تشكل عائداته نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي، حسب بيانات رسمية. الباحث في مركز الدراسات والأبحاث النفطية، أمين العلبي، يرى أن الموارد في اليمن ما زالت غير مدروسة حتى الآن، في حين لا تقتصر ثرواتها على النفط، بل تمتلك احتياطيا ضخما من الثروات المعدنية والزراعية وفي القوى البشرية، وهذا معناه أن اعتماد تنمية اقتصادية حقيقية متاح جدا في اليمن البلد الذي يعاني من فقر مزمن.

127

انهار انتاج اليمن من النفط منذ عام 2015، وادت الحرب لكبح انتاج الطاقة وإغلاق مرافئ التصدير، بعدما كان ينتج حوالي 127 الف برميل يوميا في المتوسط، حسب بيانات رسمية، قبل اندلاع الحرب عام 2014.

النفط احد ابرز القطاعات اليمنية المتضررة من الحرب (صالح الصبيدي/فرانس برس)

المغرب

معركة زيادة الأجور تعود للواجهة

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

لم يطو ملف الزيادة في الحد الأدنى للأجور في المغرب، حيث ينتظر أن يفتح من جديد بعد عدم امتثال شركات لما سبق أن تعهدت به، بينما تعتبر الاتحادات العمالية أن أرباب عمل يخرقون القانون بعدم تنفيذ تلك الزيادة في شهر يوليو/تموز الماضي. وتجلى أن شركات لم تزد في الحد الأدنى للأجور كما كان مفترضا في نهاية يوليو الماضي، هذا في الوقت الذي لم تحسم الحكومة طلبا عبر عنه رجال الأعمال بتأجيل تلك الزيادة بالنسبة للشركات التي تعاني من تداعيات الأزمة الصحية.

ولم تمتثل العديد من الشركات للزيادة التي كانت منتظرة، حيث يعتبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن السياق المطبوع بتداعيات الأزمة الصحية، غير ملائم لتنفيذها، مشدداً على أنه اختار العمل على الحفاظ على فرص العمل عوضا عن الزيادة في الحد الأدنى. وفي الوقت الذي تؤكد الحكومة على دورها كراع للاتفاقات بين رجال الأعمال والحكومة، يؤكد الاتحاد العام لمقاولات المغرب أنه يفترض في السلطة التنفيذية الحسم في هذه المسألة، خاصة في ظل احتمالات تعرض الشركات المتمنعة حاليا لغرامات.

ويؤكد رئيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نعمي مبارة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن شركات زادت الحد الأدنى، غير أن عدم تنفيذ شركات أخرى للتعهد، لا يسقط تلك الزيادة، مشددا على أنها ستبقى في ذمتها، حيث يتوجب عليها تفعيلها، إذ تحتسب اعتبارا من يوليو الماضي.

وكان رئيس الاتحاد لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، بعث برسالة إلى أعضاء الاتحاد من رجال الأعمال، يحث فيها الشركات التي لم يتأثر نشاطها بالزيادة في الحد الأدنى للأجور، بينما يدعو الشركات التي تعاني من الأزمة لإعطاء الأولوية للحفاظ على فرص العمل وتأجيل الزيادة في الحد الأدنى. وكان الاتحاد طالب رئيس الحكومة بتأجيل الزيادة في الحد الأدنى للأجور، مبررا ذلك بالرغبة في الحفاظ على فرص العمل، معتبرا أن المرسوم الذي سن الطوارئ الصحية، كان قضى بتأجيل الالتزامات الاجتماعية والجبائية والقانونية. وتجلى أنه بعد جولتين من الحوار الاجتماعي بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والاتحادات العمالية والحكومة، لم يتخذ أي قرار حول تنفيذ الزيادة في الحد الأدنى أو تأجيل تلك الزيادة، علما أن الحكومة كانت تركت مسألة الحسم في ذلك لتقدير الاتحادات وأرباب العمل.

وتجد الزيادة مبررها في اتفاق إبريل/نيسان من العام الماضي، حيث اتخذ قرار بالزيادة في الحد الأدنى للأجور بـ10 في المائة، حيث استفاد العمال من زيادة بنسبة 5 في المائة خلال العام الماضي، بينما كان منتظرا تطبيق الشطر الثاني من الزيادة في يوليو الماضي.

وعبرت الاتحادات العمالية عن رفضها لتأجيل الزيادة في الحد الأدنى للأجور، حيث اعتبرت أن مطالب أصحاب الشركات بالاستفادة من الدعم الحكومي والاستثمارات العمومية، التي استجيب لها في مشروع قانون المالية التعديلي، يجب أن ترفق باحترام الالتزامات الاجتماعية التي أبرمت بشأنها اتفاقيات، من بينها تلك المتعلقة بالزيادة وتوحيد الحد الأدنى للأجور.

وتنتصر الاتحادات العمالية أن الظرفية الحالية لا يجب أن تبرر العودة عن الاتفاق السابق حول الزيادة في الحد الأدنى للأجور، معتبرة أن الأجراء تضرروا كثيرا جراء توقف نشاطهم إبان الأزمة الصحية أو خفض أجورهم، ما يستدعي دعم قدراتهم الشرائية التي تراجعت كثيرا. وتعتقد اتحادات عمالية أن تلك الزيادة لن تتعدى 13 دولارا شهرياً، عند العمل لمدة 191 ساعة في الشهر، معتبرين أن مبررات رجال الأعمال الراغبين في التأجيل، حيث إن 45 في المائة من العمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يحصلون على أجور تقل عن الحد الأدنى. ويفترض أن تتعرض الشركات التي لم تلتزم بذلك لغرامة تتراوح بين 30 و50 دولارا عن كل عامل من عمالها، علما أن المبلغ الإجمالي للغرامة يجب ألا يتعدى ألفي دولار، حسب قانون العمل.

كورونا فاقم اوضاع العمال المعيشية (جلال المرشدي/الأناضول)

أخبار العرب

مصر ترفع اسعار بعض انواع التبغ

أعلنت الشركة الشرقية إيسترن كومباني (الشرقية للدخان) المصرية التي تحتكر صناعة السجائر في البلاد أمس الاثنين، رفع أسعار بعض أصناف التبغ والسيجار، بما يراوح بين 25 بالمئة و71 بالمئة. وأضافت الشركة في بيان للبورصة أنها رفعت أسعار «دخان شعر» ماتوسيان أحمر وأخضر ووزن 40 غراماً بنسبة 25 بالمئة، ليصل إلى 40 جنيهاً بدلاً من 32 جنيهاً.

وتنتج الشرقية للدخان السجائر وتبغ الغليون والسيجار والمعسل. وقال هاني أمان، العضو المنتدب للشركة لرويترز، رداً على سؤال بشأن أسباب زيادة الأسعار والتوقيت: «نراجع أسعارنا كل ثلاثة أشهر، وعندما نجد أن هناك حاجة لتغيير سعر أي منتج، نتخذ قرارنا بناءً على الدراسة». وتبلغ الحصة السوقية للشركة للدخان في مصر نحو 70 بالمئة مقابل نحو 30 بالمئة للشركات الأجنبية. وقالت رضوى السويفي من بنك الاستثمار فاروس إن «مبيعات الأصناف التي زادت لا تمثل أكثر من 0,5 بالمئة من مبيعات الشركة، وبالتالي لن يكون لها تأثير على ربحيتها». وعانت سوق السجائر المحلية في مصر في يونيو/ حزيران من نقص ملحوظ في المعروض.

نمو التجارة بين قطر والأردن

قال نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، محمد بن طوار الكواري، أمس، إنّ حجم الميزان التجاري بين قطر والأردن خلال النصف الأول من العام الجاري، بلغ 87,5 مليون دولار. وأضاف الكواري، وفق وكالة الأنباء الرسمية الأردنية (بترا)، أن الميزان التجاري بين الأردن وقطر يمثل 93,6 مليون ريال صادرات قطرية للأردن، مقابل 224,9 ملايين ريال واردات قطرية من الأردن، حيث بلغت المبادلات التجارية بين الأردن وقطر خلال العام الماضي نحو 233,5 مليون دولار. وأوضح أن حجم المبادلات التجارية، يشهد نمواً متواصلاً، مضيفاً أن البلدين يرتبطان بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة، فضلاً عن الاستثمارية، حيث تعتبر قطر من أكبر الدول استثماراً في الأردن، من خلال مشروعات تتركز في قطاعات الطاقة والسياحة والبنوك والعقارات، بالإضافة إلى سوق الأسهم.

تقارير عربية

مال وناس

مئات السوريين عالقون في لبنان بسبب 100 دولار

ريان محمد

في تغول جديد لنظام بشار الأسد على حقوق السوريين، حرم المئات من دخول وطنهم، ليتحولوا إلى عالقين على الحدود السورية اللبنانية، بعدما اتخذ قرارا بإرغام كل فرد بلغ الـ18 عاما وبرغب بالدخول إلى بلده، بتصريف 100 دولار على أساس سعر الصرف الرسمي، الذي يحدده مصرف سورية المركزي، وهو غالبا يبلغ نصف سعر الصرف في السوق السوداء.

ورأى المحامي والناشط الحقوقي عارف الشعال، المقيم في دمشق، أن «مدير إدارة الهجرة والجوازات وجّه لكمة شديدة للدستور بتأكيده عدم السماح للمواطنين السوريين بدخول بلدهم إذا لم يصرّفوا 100 دولار على الحدود».

واعتبر، بحسب ما كتب على صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك»، أن «الأدهى أنه ألقى بالالتزام على السلطات اللبنانية لعدم استقبال المواطنين السوريين الذين طردتهم سلطات بلادهم، فيبقى هؤلاء المساكين مشردين بالعراء»، مضيفا: «بات الحديث عن الدستور كمن يغني بالطاحون».

وكان مدير إدارة الهجرة والجوازات ناجي النمير، التابع للنظام، قد قال في تصريح لإذاعة محلية، يوم الخميس الفائت، إن التعليمات تقضي بإعادة من لا يملك الـ100 دولار من حيث أتى، إلا أن الجانب اللبناني لا يقبل رجوع السوريين، وبالتالي فإن السوري الذي لا يملك المبلغ المطلوب يكون أمام خيار واحد هو الاتصال بأحد ذويه أو أصدقائه ليحضر له الـ100 دولار، فيقوم بتصريفها ومن ثم الدخول إلى بلده بشكل طبيعي.

وبين أن السوري الذي لا يسمح له بالدخول ريثما يجد الـ100 دولار، اسمه عالق، أي يبقى على الحدود يمارس حياته كالمعتاد، معتبرا أن العالق سيكلف الدولة مبالغ كبيرة كثمن طعام وشراب، فنظيرها من لا يملك المبلغ المطلوب لن يملك ما يكفي ثمن طعام وشراب وهو ينتظر بلا عمل على الحدود، وبالتأكيد لن تتركه دولته يموت من الجوع، ما يعني أن كلفة العالقين ربما تكون أكثر من أرباح رسوم الـ100 دولار.

كما اعتبر الناشط المدني ورئيس «حركة البناء الوطني» (منظمة عمل مدني)، أنس جودة، عبر ما كتبه على صفحته في موقع «فيسبوك» بعنوان «دستور كمان وكمان... فقبلة المقابلة المتداولة للسيد اللواء مدير إدارة الهجرة والجوازات، تتضمن اعترافا واضحا بخرق الدستور، وتحديدا المادة 38، التي تنص فقرتها الأولى: 1- لا يجوز إبعاد المواطن عن الوطن، أو منعه من العودة إليه». بدوره، قال الناشط محمد الشامي (اسم مستعار لأسباب أمنية)، في حديث مع «العربي الجديد»: «المشكلة الأساسية أن النظام لا يعترف بانهيار سعر صرف الليرة السورية، ويعتبر السعر المتداول في السوق سعرا وهميا ناتجا عن المضاربة من قبل المتامرين على سورية، وتعتبر أن السعر الرسمي الموضوع من قبل مصرف سورية المركزي هو السعر الحقيقي، بالرغم من أن أسعار البضائع في السوق جميعها مرتبطة بسعر صرف العملة في السوق السوداء».

وفاقم تدهور سعر صرف الليرة الأوضاع المعيشية للسوريين الذين يعانون من أزمات عديدة وتراجع دخولهم في الوقت الذي ارتفعت أسعار جميع السلع والخدمات. وتبلغ تكاليف المعيشة لأسرة مؤلفة من خمسة أشخاص ما يزيد عن 450 ألف ليرة، بحسب مراكز بحثية من العاصمة السورية. ورأى الشامي أن «النظام يقتات اليوم على ما يجنيه من الفقراء والمغتربين واللاجئين، وذلك لتامين جزء مهم من نفقاته الجارية، مستفيدا من الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء»، لافتا إلى أن «النظام يطالب السوريين بدفع رسوم استخراج أو تجديد جواز سفر لمن لم يئه خدمته العسكرية بعد، تقدر بـ300 دولار أميركي، ويطلب ممن يريد دفع بدل الخدمة العسكرية 8 الاف دولار، ولا يسمح بالتعامل بالدولار ولا حتى تسليم الحوالات المالية بعملات أجنبية، في حين يخسر المواطن أكثر من نصف القيمة الحقيقية للمبلغ الذي يحوله من خارج البلاد عبر المكاتب الرسمية».

واعتبر أن «النظام همه الوحيد الحصول على المال، حتى بالسفارات يفرض على السوريين رغم سوء أوضاعهم الاقتصادية رسوما باهظة مقابل أي ورقة رسمية، فتجديد جواز السفر 400 دولار، ويرفض أن ينجز المواطن وكالة عامة لأي شخص، بل يطلب منه أن يقدم وكالة خاصة بكل أمر على حدة، ومقابل كل وكالة يتقاضى 100 دولار».

وحول مسالة خرق الدستور، رأى الناشط أن «النظام لم يحترم أو يطبق يوما الدستور الذي وضعه واقره بنفسه، فدستور عام 2012 ينص على أن (الحرية حق مقدس) وهو ينتهك جميع الحريات، (ولكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة أو مغادرتها)، في حين تمنع الأجهزة الأمنية عشرات الآف المواطنين من مغادرة البلاد والتنقل، كما ينص على أنه (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة)، ولا يجرؤ أحد على التعبير بحرية، حيث يعرض نفسه للفصل من عمله بشكل تعسفي أو للاعتقال».

يشار إلى أن عدد اللاجئين السوريين منذ عام 2011 إلى نهاية عام 2019 بلغ نحو 6,6 ملايين لاجئ، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة، في حين تقدر وزارة السياحة السوريين المغتربين بنحو 20 مليون سوري.

تدهور الاوضاع المعيشية للسوريين (وائل بشارة/فرانس برس)

بحث إقرار موازنة العراق

بحث رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي إقرار الموازنة الاتحادية للعام الجاري، وناقشا الأطر العامة للموازنة القادمة، 2021. ولم تقر السلطات العراقية حتى الآن موازنة 2020 بسبب تراجع الإيرادات المالية، إثر تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية بفعل تبعات فيروس «كورونا». وتتجه الحكومة العراقية والبرلمان لإقرار موازنة 2020 للأشهر الثلاثة المتبقية من العام الجاري، وفقا لما أعلنته وزارة المالية الشهر الماضي. وقال المكتب الإعلامي للكاظمي، في بيان صدر عنه في ساعة متأخرة من أمس الأول، إن «الاجتماع ناقش مسودة قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2020، بما يضمن مراعاة مصلحة المواطن ومستواه المعيشي». وتابع البيان: «تمت مناقشة آخر خطوات إعداد ورقة الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن مناقشة الأطر العامة لموازنة الدولة للعام المقبل، 2021».

الجزائر

تعويض متضررين من تسربات النفط

الجزائر ـ **حمزة كحال**

قررت الشركة النفطية الجزائرية «سوناطراك» تحمّل مسؤولية مخلفات التسربات النفطية التي شهدتها محافظة «الوادي»، 630 كيلومتراً جنوب العاصمة، في ما يتعلق بتعويض الأضرار، خاصة الواحات المنتجة للتمور المتضررة من النفط المتسرب من أحد الأنابيب المارة في المنطقة. وكشف وزير الطاقة الجزائري، عبد المجيد عطار، في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن «سوناطراك ستتحمل مسؤولية الحادث كاملة، بما فيها تعويض الفلاحين أصحاب واحات النخيل، وذلك مهما كلفها من أموال، كون الشركة هي شركة «مُواطنة» قبل كل شيء، ولا تقبل أن يتضرر أي قطاع آخر».

وسيشمل التعويض حسب الوزير الجزائري «النخيل بالدرجة الأولى وآبار المياه إن تضررت بالإضافة للعتاد الزراعي، والأنعام، وذلك بعد إحصاء الخسائر، في المنطقة، والتنسيق سيكون مع الشُعب المختصة».

وكانت «سوناطراك» قد كشفت، عن حدوث تسربين/ يوم 4 سبتمبر/ أيلول على مستوى خط أنبوب (OK1) الذي يربط حقل حاسي مسعود (جنوب شرق) بميناء سكيكدة شمالي البلاد». وأرجعت «سوناطراك» سبب التسربين إلى سوء الأحوال الجوية، حيث تشهد الولايات الجنوبية من الجزائر سيولا ورياحا قوية.

وأدى التسرب جراء تقلبات جوية إلى وقف ضخ النفط «بشكل مؤقت» بين أكبر حقل وثاني ميناء نفطي في البلاد. ويعد حقل حاسي مسعود النفطي الأكبر في الجزائر واكتشف عام 1956، وميناء سكيكدة (شرق) هو ثاني مرفأ بترولي بعد أرزيو بولاية وهران غربي البلاد. وأشارت سوناطراك إلى أن التسرب الأول حدث بمحافظة الوادي الحدودية مع تونس (جنوب شرق)، وتمت السيطرة عليه من طرف فرق فنية تابعة للشركة والإصلاحات جارية عليه. أما التسرب الثاني فحدث بمنطقة المغير شمال ولاية الوادي، ويقع في واد غمرته السيول بسبب التقلبات الجوية.

وحسب بيان الشركة، فقد تم عزل التسربين ووقف ضخ النفط «مؤقتا» عبر الأنبوب الذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء سكيكدة. وأوضحت الشركة أنه تم تجنيد فرق فنية متخصصة للقيام بعمليات الإصلاح اللازمة في أقرب الآجال الممكنة، كما ستقوم الفرق ذاتها بمعالجة مخلفات الزيوت المتسربة والآثار البيئية الناجمة عن الحادث.

ودعت الشركة سكان المناطق القريبة من التسربين لعدم الاقتراب من خط الأنابيب ومخلفات التسرب، وتسهيل تدخل الفرق الفنية للسيطرة على الوضع. ويشكل النفط 93% من إيرادات التصدير في الجزائر، وفق البيانات الرسمية. بينما تخطط الدولة لتقليص الاعتماد على الخام. وكشفت الحكومة، عن خطة لإصلاح وإنعاش اقتصاد البلاد، المتضرر من ثنائية فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، خلال مؤتمر وطني للإنعاش الاقتصادي الشهر الماضي، بمشاركة الرئيس عبد المجيد تبون. وقال تبون إن بلاده تسعى لتصدير ما لا يقل عن 5 مليارات دولار خارج المحروقات، ابتداءً من العام المقبل 2021، مشيراً إلى ضرورة تنويع الصادرات ووضع حد للتبعية لعائدات المحروقات.

واشتكى العديد من الفلاحين الناشطين في مجال إنتاج التمور، من تسرب النفط إلى واحاتهم، ما أدى إلى تلف نخيلهم، فيما كشف آخرون عن تلوث آبارهم المائية من الكتل النفطية التي تسربت إلى الطبقات الجوفية وسط نفي من مسؤولي سوناطراك».

وفي السياق، أكد رئيس اتحاد منتجي التمور في الجزائر، كمال غبريني أن «لجنة خبراء من وزارة الفلاحة ستحل في الأيام القادمة لإحصاء خسائر منتجي التمور تمهيدا لوضع سلم تعويضات، حتى لا يكون هناك تفاوت في التعويضات بين المنتجين».

وأضاف نفس المتحدث لـ«العربي الجديد» أن «الاتحاد طالب في العديد من المرات الوزارة بأن تتدخل لدى شركات التأمين حتى تخصص لمنتجي التمور صيغة تأمين تليق بهم، فلا يمكن أن يحدد تعويض لشجر فواكه كما نعوض نخلة يعود غرسها لثلاثين سنة على الأقل».

ويعاني منتجو التمور في الجزائر، من سنوات من أزمة وفرة الإنتاج، التي تحولت من نعمة إلى نقمة، وسط عجزهم عن تسويقه بعد انتهاء موسم الجني في يناير/ كانون الثاني من كل سنة. وحسب منتجي تمور، فإن محصول هذه السنة سيزيد عن محصول السنة الماضية البالغ عتبة 900 الف طن، ما يجعل السنة الحالية من بين أكثر السنوات إنتاجا.

وتحصي الجزائر قرابة 18,6 مليون نخلة مغروسة على مساحة 167 ألف هكتار، حسب آخر الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة، ما جعلها من أكثر الدول إنتاجا للتمور بحوالي 14 في المائة من الإنتاج العالمي، وتعتبر محافظة بسكرة في الجنوب الشرقي للبلاد الأولى محليا من حيث الإنتاج بـ42 في المائة، تليها محافظة الوادي الحدودية مع ليبيا بـ25 في المائة من الإنتاج المحلي.

أخبار العالم

حكومة اليابان تضمن 40% من قرضين لـ«نيسان»

قال مصدر إن الحكومة اليابانية ضمنت الغالبية من قرض حصلت عليه شركة «نيسان موتور» من بنك التنمية الياباني، مما يرفع حجم ضمانها إلى أكثر من 40 في المائة من تمويل بقيمة 713 مليار ين (6,7 مليارات دولار) لثاني أكبر شركة سيارات في اليابان. تشير الضمانات الحكومية الضخمة إلى حذر الشركات المالية، حيال مساعدة شركة صناعة السيارات في الوقت الذي تسعى فيه للعودة للربحية ووقف نزيف السيولة. وقال المصدر، وهو على اطلاع مباشر، إن القرض ضمنت 104 مليارات ين من قرض بقيمة 180 مليارا من بنك التنمية الياباني، رافضا الإفصاح عن هويته لأن المعلومات غير علنية. وامتنع البنك و«نيسان» عن التعقيب.

«سامسونغ» تغلق مصنع للتلفزيونات في الصين

قال متحدث أمس الإثنين، إن «سامسونغ» إلكترونكس قررت وقف الإنتاج من مصنعها الوحيد لأجهزة التلفزيون في الصين بحلول نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، في أحدث تحرك للشركة الكورية الجنوبية لنقل الإنتاج من ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقال المتحدث إن مصنع التلفزيونات في تيانجين مركز الإنتاج الوحيد لتلفزيونات «سامسونغ» إلكترونيكس في الصين.

وذكرت «سامسونغ»، في بيان صدر في وقت سابق، أن القرار جزء من مساع جارية لتعزيز الكفاءة في منشآت الإنتاج التابعة لها. وذكرت وكالة يونهاب أن المصنع يضم نحو 300 عامل. وامتنعت «سامسونغ» عن التعليق على عدد العاملين بالمصنع ولكن ذكرت أنه من المتوقع الاحتفاظ ببعض العاملين والمعدات.

تحقيق

بحث الدول الآسيوية الكبرى، خاصة الهند والصين، قلقة من تداعيات التطبيع بين إسرائيل والإمارات على أمن الطاقة، إذ إنها تعتمد في جزء لا يستهان به من واردات النفط على دول الخليج وإيران. وكشفت تقارير غربية أن هنالك خطة لتصدير النفط الإماراتي عبر ميناء عسقلان

آسيا قلقة من تداعيات التطبيع

إسرائيل تسعى لتصدير النفط العربي عبر أراضيها

لندن ـ **العربي الجديد**

تتخوف الدول الآسيوية، خاصة الصين والهند، من تداعيات التطبيع الإماراتي الإسرائيلي على أمن الطاقة ومصالحها التجارية مع إيران في المستقبل. ولدى كل من الهند والصين مصالح تجارية واستثمارات ضخمة في إيران، خاصة على صعيد النفط. وتعتمد الدول الآسيوية ذات النمو السريع في تلبية جزء كبير من احتياجات الطاقة، سواء النفط أو الغاز الطبيعي، على الاستيراد من إيران والدول الخليجية. في هذا الشأن، قال الخبير في العلاقات الاستراتيجية بين آسيا ودول الخليج، البروفسور غاي بيرتون، إن كلاً من نيودلهي وبكين تتخوفان على مصالحهما النفطية في حال استهداف دولتي التطبيع، وهما إسرائيل والإمارات لإيران، كما أن لدى إسرائيل خططاً لتغيير مسارات تصدير النفط الإماراتي والسعودي في المستقبل عبر ميناء عسقلان لتفادي مرور الحاويات النفطية عبر مضيق هرمز، وفقاً لما ذكرته دراسات إسرائيلية سابقة. واستثمرت الصين أكثر من 26 مليار دولار في إيران التي تعد من أهم الدول الممدة لها بالنفط. وتحصل الشركات الصينية على صفقات نفطية رخيصة من شركة النفط الإيرانية التي تعاني من تشديد الحظر الأميركي. كما تعول بكين كذلك على النفط الإيراني والروسي في حال تطور الحرب التجارية المستعرة بينها وبين الولايات المتحدة، على صعيد نيودلهي، فإن الهند تعكف على تطوير ميناء جابهار مع إيران لمنافسة مشروع ميناء غوادر الذي تطوره باكستان. وتقدر استثمارات الهند في إيران بنحو 20 مليار دولار. ويذكر أن كلاً من الهند والصين رحبتا بحذر بعملية تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل. وكانت الدولتان قد خفضتا حجم صادراتهما من النفط الإيراني بعد انسحاب إدارة الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي وتشديد الحظر على صادرات النفط الإيراني.

من جانبها، ذكرت نشرة «ستاندرد آند بورز» الأميركية، أن لدى إسرائيل مصالح كبرى في مناقشة تجارة النفط مع الإمارات لتلبية احتياجاتها من المشتقات البترولية وكذلك ربما مستقبلاً في التسويق الخارجي. وكان الخبير الإسرائيلي جدعون فيلتسون قد تناول في دراسة خطط إسرائيل المستقبلية للاستفادة مالياً من احتياطي النفط العربي وتحديد مساراته وتصديره وفوائده. وجاء في الدراسة: «إن البترول العربي هو أهم مادة خام موجودة في الشرق الأوسط من حيث الإنتاج اليومي والاحتياطي، وتمثل عملية نقل النفط من الخليج العربي إلى أسواق أوروبا وأميركا الشمالية حجماً كبيراً من سوق النقل، ومن ثم فإن عائد النفط يجب تقسيم فوائده على الدول الموجودة في منطقة الشرق الأوسط».

وتقترح الدراسة إقامة شبكة من خطوط نقل النفط إلى إيلات: أولا نقل النفط السعودي من رأس تنورة إلى ميناء العقبة/ إيلات، ونقل النفط الإماراتي إلى الخط السعودي عبر خط التابلاين القديم الذي يمر من العراق عبر سورية إلى حيفا، وبالتالي تستفيد إسرائيل من موقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط في نقل النفط العربي وتسويقه في أوروبا. وهي خطة قد ينظر إليها الخليجيون على أساس أنها ستخلصهم من مرور شحنات نفطهم عبر مضيق هرمز، ولكن على الصعيد الآسيوي، تتخوف الدول المستهلكة الكبرى منها لأنها ستعني أن جزءاً مهماً من أمن الطاقة سيكون بيد إسرائيل.

على الصعيد المحلي، فإن إسرائيل ستستكمل عملية التطبيع في استيراد النفط الإماراتي بدلاً من الخام الروسي. ولدى إسرائيل مصفاتان نفطيتان تبلغ طاقتهما 300 ألف برميل يومياً. وتعتمد إسرائيل في تلبية حاجتها النفطية على الشركات الروسية التي تخضع لسياسات الكرملين التي ربما تتعارض مع المصالح الإسرائيلية، إذ لدى روسيا مصالح في سورية وعلاقات تجارية واتفاقات نفطية واسعة مع إيران. وبالتالي ربما تمكن اتفاقية التطبيع مع الإمارات المصافي الإسرائيلية من الاستغناء تدريجياً عن خام الأورال الروسي. في هذا الشأن، قال مصدر بمصفاة نفط إسرائيلية لنشرة «ستاندرد آند بورز»: «إنهم يدرسون استيراد النفط الإماراتي وكذلك المشتقات البترولية». ولدى مصافي الإمارات طاقة تكرير تقدر بمليوني برميل يومياً. من جانبه، قال مصدر بالحكومة الإسرائيلية لنشرة «ستاندرد آند بورز»: «نعلم أن لدى الإمارات إنتاجاً نفطياً يقدر بنحو 3 ملايين برميل يومياً، وإنها تصدر نحو مليوني برميل يومياً، وبالتأكيد سننظر لخيار استيراد النفط الإماراتي». من جانب الإمارات، قال مصدر في صناعة النفط الإماراتية إن مناقشات على مستوى عال تمت في صناعة النفط الإماراتية حول كيفية تطوير تجارة النفط مع إسرائيل.

وفي هذا الصدد، ترى نشرة «فورن بوليسي» أن إسرائيل تسعى لتصدير النفط العربي عبر أراضيها لتفادي مرور الحاويات النفطية عبر مضيق هرمز، وذلك عبر إحياء مشروع قديم لخط الأنابيب بين ميناء إيلات وعسقلان. وفي حال تنفيذ المشروع، فإنه سيكون على حساب قناة السويس التي تعاني حالياً من عدم قدرتها على تمرير الحاويات النفطية الضخمة التي تحمل نحو مليوني برميل. وفي عام 1968، أنشأت الحكومتان الإسرائيلية والإيرانية ما كان يسمى آنذاك شركة خط أنابيب إيلات عسقلان كمشروع مشترك مناصفة بنسبة (50-50) في المائة لإدارة تصدير النفط الخام الإيراني عبر الأراضي الإسرائيلية، ومن ثم عن طريق الناقلات إلى أوروبا. وكان خط أنابيب النفط الصحراوي، الذي يربط بين ميناء إيلات ومحطة ناقلات النفط بعسقلان مشروعاً سرياً على أيام شاه إيران، أي قبل «الثورة الإسلامية». وحسب تحليل نشرة «فورن بوليسي»، فإن التطبيع الإسرائيلي الإماراتي سيمنح إسرائيل دوراً أكبر بكثير في تجارة الطاقة في المنطقة وسياسات البترول واستثمارات النفط.

ماثير بن شابات رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لدى وصوله إلى أبوظبي (Getty)

دراسة إسرائيلية تقترح نقل النفط السعودي إلى إيلات عبر خطوط

أرامكو تحت الضغوط

قالت نشرة «وير لد اويل» الاثنين، إن خفض السعودية للخام العربي الخفيف لزبائنها في آسيا يعكس ضعف الطلب على خاماتها. وحسب النشرة «خفضت السعودية اسعار الخام العربي الخفيف الذي يواجه منافسة حادة من قبل النفط الصخري في كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية». كما خفضت ارامكو كذلك اسعار خاماتها لاوروبا التي تواجه فيها منافسة من خام الاورال الروسي. وتسعى ارامكو إلى المحافظة على حصتها النفطية في الاسواق العالمية.

لبنان والأرجنتين والإكوادور تهدد صناديق الاستثمار

تعرضت صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة لخسائر باهظة خلال العام الجاري، بسبب إفلاس بعض الدول وعجزها عن السداد

لندن ـ **العربي الجديد**

تواجه صناديق الاستثمار في سندات الدول الناشئة خسائر ضخمة، خلال العام الجاري، بسبب تزايد عدد الدول المفلسة التي عجزت حتى الآن عن خدمة ديونها أو في طريقها للتوقف عن السداد، بسبب ضعف البنية الاقتصادية والمالية، وعودة تفشي كورونا وزيادة عدد الإصابات التي بلغت 27 مليون مصاب، حتى نهاية عطلة الأسبوع الماضي.

وحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن صندوق «أشمور أس آي سي آيه في» للاستثمار في الأسواق الناشئة، التابع لمجموعة أشمور البريطانية، خسر نحو 17% من استثماراته خلال الـ 12 شهراً حتى يوليو/ تموز الماضي.

وكان الصندوق قد وضع نحو 40% من استثماراته في ثلاث دول تعرضت للإفلاس وهي لبنان والأرجنتين والإكوادور. وصندوق أشمور واحد فقط من الصناديق العالمية التي تكبدت خسائر فادحة في سندات الدين بالدول الأفريقية ودول أميركا الجنوبية الصغيرة اقتصادياً.

وكانت أزمة السندات الأرجنتينية قد ضربت المستثمرين حتى قبل تفشي جائحة كورونا. إذ اضطرت العديد من الصناديق إلى بيع استثماراتها بخسائر فادحة في أسواق المال خلال العام الماضي، وتم بيع بعض السندات التي حان أجلها في بداية سبتمبر/ أيلول الماضي بسعر 41 سنتاً للدولار، أي أن السند الذي كانت قيمته 100 دولار بيع بنحو 41 دولاراً، كما بيعت سندات حل أجلها في 2021 بنحو 50 سنتاً للدولار.

بينما توقف لبنان عن تسديد الديون وينتظر مساعدات من الصندوق الدولي والمجتمع الدولي، لمساعدته على تخطي المحنة المالية التي يعيشها منذ منتصف العام الماضي.

ووفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في بوينس آيرس، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين في الربع الأول من العام الجاري 25,3 تريليون بيزو (حوالي 327,38 مليار دولار)، في حين بلغ إجمالي الدين الخارجي 274,247 مليار دولار في نهاية مارس. ومع ذلك، انخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 5,4 في المائة في الربع الأول، في أعقاب إجراءات الإغلاق بسبب كوفيد-19 التي عطلت أجزاء من الاقتصاد.

وفي شأن الأرجنتين، أكد خبير اقتصادي أرجنتيني بارز، أنه بالرغم من جهود البلاد لإعادة الهيكلة، فلا تزال مثقلة بأعباء ديون عالية وسط تعثر الاقتصاد العالمي والنمو المحلي، مما يدعو إلى التفكير في آليات التمويل التقليدية. وقال خورخي مارشينيي، أستاذ الاقتصاد بجامعة بوينس آيرس، في تعليقات نقلتها وكالة شينخوا الصينية، إن الأرجنتين اختارت استراتيجية التجارة المحمولة، بحيث تجذب رؤوس المال قصيرة الأجل مع رفع أسعار الفائدة للعملة المحلية واستقرار صرف العملات، وكلفت هذه الاستراتيجية البلاد الكثير.

وأوضح أنه «لم يتم ربط المديونية الخارجية بمسألة إعادة الهيكلة الإنتاجية أو مشاريع البنية التحتية، بل قبل كل شيء تم ربطها بالحركات المالية. ولم يكن مصدر المديونية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما التمويل قصير الأجل. وهذا التدفق الداخلي والخارجي لرأس المال غير مستقر للغاية، وعلى المدى الطويل مكلف للغاية». وأضاف «سيتعين على البلاد وضع سياسات لوقف تكرار هذه الظاهرة».

ووفق مارشيني، فإنه في الوقت الراهن، من الصعب تقدير حجم الدين الخارجي ونسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي بسبب عوامل عديدة، بما فيها استمرار انخفاض قيمة البيزو، وفجوة التصريف الواسعة، والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بسبب وباء كوفيد-19، «الذي قد يصل إلى 10 في المائة بحلول نهاية العام». وأشار إلى أن «الشيء المهم هو أن الدين الخارجي لم يرتفع، لأن الأرجنتين، في حالة تخلف عن السداد، ليس لديها إمكانية الحصول على ائتمان جديد، ولا يمكنها الوصول إلى سوق رأس المال الدولية. وقرضها من صندوق النقد الدولي قد تم تعليقه».

وذكر مارشيني أنه على الرغم من أن وباء كورونا أدى إلى تدهور التوقعات الاقتصادية للأرجنتين، وأدى كذلك إلى تضخم العجز المالي، إلا أن المفاوضات مع الدائنين حول الديون الخارجية حسنت المشهد المالي للبلاد.

آلية التمويل قصير الاجل ونسبة الفائدة المرتفعة ضربتا الاقتصاد الارجنتيني

مشرّد من منزله بفعل الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين، جنوبي العاصمة (رونالدو شميدت/فرانس برس)

بروكسل للندن: تقيّدوا بـ«بريكست»

لندن ـ **العربي الجديد**

تصاعدت حدة اللهجة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، الاثنين، عشية استئناف المفاوضات بشأن علاقتهما ما بعد بريكست بعدما هدد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بإغلاق باب المفاوضات في أكتوبر/ تشرين الأول والاستعداد، وفقا لصحيفة «فايننشال تايمز»، للعودة عن بعض الالتزامات السابقة.

وحدد جونسون منتصف أكتوبر موعدا نهائيا لإبرام اتفاق لمرحلة ما بعد بريكست مع الاتحاد الأوروبي، مكررا قبل افتتاح جولة ثامنة من المفاوضات هذا الأسبوع في لندن أنّ المملكة المتّحدة لن تساوم على استقلالها.

واضاف أنّ «الاتحاد الأوروبي كان واضحا جدّا بشأن الجدول الزمني وأنا أيضا. يجب أن يكون هناك اتّفاق مع أصدقائنا الأوروبيين بحلول موعد انعقاد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر إذا كان سيصبح ساري المفعول بحلول نهاية العام».

وإذا لم يحصل ذلك، ستنسحب لندن من المفاوضات «وتقبل» هذه النتيجة التي تخشى أوساط الأعمال من عواقبها الاقتصادية الكارثية المحتملة في فترة صعبة أصلا بسبب فيروس كورونا.

وفي إشارة إلى تزايد مخاوف المستثمرين، انخفض سعر الجنيه الإسترليني بشكل حاد، الاثنين، في أسواق الصرف. وكانت بروكسل قد شددت من جانبها على أنه يجب التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية أكتوبر للسماح بمصادقة أوروبية عليه في الوقت المحدد.

ومن جانبه، أكد كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد ميشال بارنييه أن كل ما تم توقيعه ينبغي الالتزام بتنفيذ بنوده. وحسب وكالة يورو نيوز، جاء رد بارنييه تعقيبا على مقال نشرته صحيفة فايننشال تايمز الأحد، يشير إلى أنه من «المحتمل التنازل عن بعض اعتماد بنود رئيسية من الاتفاق» المتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وفي حديث له مع إذاعة «فرانس إنتر»، قال بارنييه إن ما تم التوصل إليه عبر المفاوضات هو بمثابة «عماد ثقة للمستقبل». وكانت الصحيفة قد ذكرت أن «تشريعاً جديدًا من شأنه أن يهدد التسويات التي تم التوصل إليها بشأن وضع أيرلندا الشمالية».

وثمة ضغط زمني منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/ يناير 2020، حيث من الضروري التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، لترك وقت كاف ليصادق عليه كل من البرلمان الأوروبي والبريطاني قبل انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بنهاية 2020، قبل أن يبدأ تنفيذه اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني 2021.

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق قبل نهاية الموعد النهائي ستطبق على التجارة بين الجانبين قواعد منظمة التجارة العالمية مع الرسوم الجمركية المرتفعة وتشديد الرقابة الجمركية. وتجري جولة التفاوض المقبلة في لندن اعتباراً من 7 أيلول/سبتمبر، ومن شأن عدم التوصل إلى اتفاق أن يخلف تداعيات قد تكون كارثية على اقتصادات الطرفين المتضررة أصلاً من وباء كورونا، حسب مراقبين.

جونسون للاتحاد: المملكة المتّحدة لن تساوم على استقلالها

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (Getty)

رؤية

عن أزمة السيولة الخانقة في الجزائر

سهام معط الله

أصبحت أزمة السيولة الخانقة في الجزائر واقعًا مريرًا يعيشه أغلب المواطنين كل يوم لعدّة ساعات في الطوابير الطويلة تحت التهديد الكوروني أمام البنوك ولا سيّما على مستوى مراكز البريد. في بادئ الأمر اعتقد المواطنون أنّ مشكلة السيولة ما هي إلّا مجرَّد سحابة صيف عابرة، ولكن اتَّضح مع مرور الوقت أنّها مشكلة مستعصية تُرسِّخ الاختناق المالي الذي تتخبَّط فيه الجزائر منذ أن لاحت أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط المزدوجة في الأفق.

ويمكن تشبيه أزمة السيولة الأشدّ من نوعها بجبل الجليد حيث يعكس الجزء البارز منه الأسباب الظاهرة، كتجميد النشاطات الاقتصادية خلال فترة الحجر الصحي، وهذا ما عسَّر على عدد كبير من المودعين ضخّ أموالهم، وكذا تضاعف نسبة سحب الأموال وعجز بنك الجزائر المركزي عن توفير السيولة النقدية اللازمة والمطلوبة رغم كل عمليات طبع النقود المكثَّفة التي تمَّت سابقًا، بينما يتمّ الجزء المخفي من ذلك الجبل عن وجود جذور عميقة لهذه الأزمة، كالاختلالات المزمنة في السياسة النقدية وتخلُّف المنظومة البنكية عن اتباع الخدمات الإلكترونية واضمحلال الثقة بين المواطن والمنظومة المصرفية وردود الفعل الحكومية، لا سيَّما خلال الأزمات، التي تنفر المودعين من ادّخار أموالهم في القنوات الرسمية وتحفُّزهم على اكتنازها تحت أنظارهم في منازلهم.

لقد كانت أزمة السيولة الخانقة جدّ متوقَّعة في ظلّ وقوع الاقتصاد الجزائري بين فكَّي كورونا والسقوط الحرّ لأسعار النفط، وهذا ما أدّى إلى تراجع عائدات النفط بنسبة 26 بالمائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، وانكماش قطاع النقل والاتصالات بنسبة 4,8 بالمائة في 2020، وانخفاض نمو قطاع الخدمات بنسبة 2,8 بالمائة خلال الربع الأول من العام الحالي، وتسجيل قطاع الصناعة لانخفاض قدره 0,5 بالمائة خلال الفترة ذاتها، وارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 79 بالمائة، وانزلاق احتياطي العملات الأجنبية (المخصَّص لتمويل العجز في ميزان المدفوعات وتحديدًا الاستيراد وليس لتوفير السيولة النقدية)، إلى 60 مليار دولار في مارس/ آذار 2020، والصعود المدوِّي للعجز في الميزانية من 1500 مليار دينار، أي ما يعادل 11,71 مليار دولار، في قانون المالية لسنة 2020 إلى 2000 مليار دينار، أي ما يعادل 15,62 مليار دولار في قانون المالية التكميلي لهذا العام، فليست السيولة النقدية وحدها التي شحَّت، بل الاقتصاد الجزائري ككل انكمش بنسبة 3,9 بالمائة في الربع الأول من 2020 بعدما حقَّق نموًا يُقدَّر بـ1,3 بالمائة في الفترة نفسها من العام الماضي.

عندما يتم ذكر شحّ السيولة النقدية تتبادر إلى الأذهان فورًا تلك الأموال الطائلة التي يكتنزها أباطرة وبارونات الاقتصاد الموازي الأسود في القنوات غير الرسمية والتي يتمّ وزنها بدلًا من عدّها نظرًا لضخامة حجمها الذي تتضارب أرقام المسؤولين حوله والذي يُقدَّر، بحسب أحدث التصريحات، بنحو 5000 مليار دينار، أي ما يعادل 39 مليار دولار.

ولو أنّ الرقم الحقيقي يفوق ذلك بكثير، نظرًا للإفراط في طباعة النقود تحت غطاء التمويل غير التقليدي، حيث يتمثَّل جزء من فكّ عقدة نقص السيولة في استقطاب الأموال النائمة في أركان وخبايا السوق الموازية التي يُمثِّل حجمها 50 بالمائة من حجم الاقتصاد الجزائري في الوقت الذي لا يتخطى فيه حجم تلك السوق 15 بالمائة في الاقتصادات المتقدمة.

ويستحيل أن لا يمرّ الحديث عن الأموال المنهوبة على ألسنة المنتظرين على وقع الاكتظاظ والطوابير الطويلة، حيث يتحسَّر المواطن العادي لرؤية رصيده في صورة أرقام دون القدرة على المساس به في شكل أوراق نقدية، في الوقت الذي يكتنز فيه أفراد عصابة النظام السابق وفلوله المتورِّطين في قضايا فساد ثقيلة أموالًا يمكن سحبها نقدًا في أيّ وقت وتتجاوز قيمتها 200 مليار دولار في البنوك الأجنبية خارج الجزائر والتي عجز النظام الحالي لحدّ الساعة عن استردادها نظرًا لصعوبة واستحالة هذه العملية التي تتطلَّب خبرة كبيرة وتعاونًا دوليًا جدّيًا ووقتًا طويلًا قد يفوق 20 سنة، لا سيَّما في ظلّ اللّامبالاة والتثاؤب الذي باتت الملاذات الآمنة تقابل بهما الدول التي نُهبت ثرواتها، وهذا ليس غريبًا على تلك الملاذات التي نفضت عنها غبار المعايير الأخلاقية وأضفت الشرعية على اقتصاد الظلام وأثبتت إخلاصها ووفاءها للناهبين من كلّ أنحاء العالم.

وتذرُّعًا بأزمة السيولة النقدية، انهالت الحكومة السابقة على ماكينات طباعة النقود باستخدام تبرير التمويل غير التقليدي وطبعت ما مقداره 60 مليار دولار خلال سنة واحدة فقط، إضافة إلى المبلغ المالي الذي تمّ الاتّفاق على طباعته والمتمثل في 11 مليار دولار سنويًا ولمدّة 5 سنوات.

وإذا استمرَّت عملية الطباعة بالوتيرة نفسها ستطبع تلك الماكينات ما يصل إلى 300 مليار دولار خلال 5 سنوات فقط، ورغم كل الأموال الهائلة التي تمَّت طباعتها، لم تعرف أزمة السيولة النقدية طريقها للحلّ في الجزائر، لأنّ توقيت الطباعة كان متزامنًا مع الفترة التي شهدت صراعًا دارويْنيًا، حيث البقاء للأقوى والأكثر فسادًا، والتي أصيبت خلالها الحسابات البنكية للفاسدين بتخمة لم يسبق لها مثيل.

خلاصة القول إنّ الخروج من أزمة السيولة النقدية الخانقة وعنق الزجاجة يتطلَّب الالتزام بتطبيق حلول معينة وبصفة تدريجية بدلًا من القفز مباشرة لتغيير العملة، حيث يجب أوّلًا تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وتوعية المواطنين بذلك، وجبر ثقة المواطن المكسورة في المنظومة المصرفية الجزائرية، والقضاء، على سوق الصرف الموازية من خلال تفعيل مكاتب الصرف بشكل قانوني، وإصدار صكوك وسندات إسلامية نظرًا لفعاليتها في امتصاص الأموال الجارية في دواليب السوق الموازية، وبعد القيام بكل تلك الإجراءات يمكن اللجوء، حينئذ لتغيير العملة من أجل استقطاب الأموال المتبقية خارج القطاع الرسمي، أما الوثب الاستعراضي المباشر نحو تغيير العملة دون تطبيق الإجراءات السابقة فلن يكون إلا عبئًا ماليًا إضافيًا في زمن التقشُّف ولن يجدي نفعًا لحلّ مشكلة شحّ السيولة النقدية، لأنّ الأوراق النقدية الجديدة ستتَّخذ سبيلها المعتاد نحو اقتصاد الظلّ وخزائن المنازل.